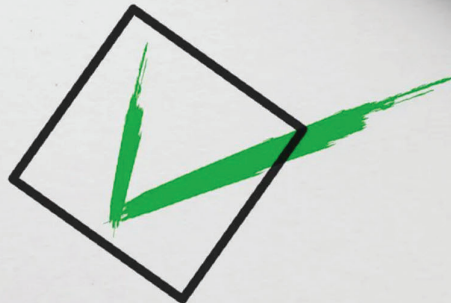


كراسات سياسية

الانتخابات التشريعية الجزائرية،
ومستقبل العلاقة بين الحكومة والبرلمان

أ. هاجر أبوزيد



سلسلة كراسات سياسية

الانتخابات التشريعية الجزائرية،
ومستقبل العلاقة بين الحكومة والبرلمان

” يهتم هذا الإصدار برصد وتحليل الظواهر السياسية الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالأمن القومي المصري، وتقديم الاستشرافات الخاصة بمآلاتها وتداعياتها على الدولة والإقليم. “

سبتمبر ٢٠٢٦
العدد (٨)

الإشراف العام
لواء . طارق عبد العظيم

الإشراف التنفيذي
لواء . أشرف لبيب

التحرير
أ. د. طارق فهمي
أ. د. حسن سلامة

الإعداد
أ. هاجر أبوزيد

المدير المالي
أ. حسن النجمي

سكرتير التحرير
أ. محمد عبد الرحيم
أ. أحمد سعيد

الإخراج الفني
أ. سارة جمال



المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

معلومات الاتصال :

العنوان: 1 ش قصر النيل - القاهرة - الدور الثاني.
التليفون: 25770041 - 25770042 - 25763866
فاكس: 25770063
ص.ب: 18 باب اللوق - القاهرة - 11513
البريد الإلكتروني: ncmes@ncmes.org

فهرس المحتويات

١	تصدير
٣	مقدمة
٣	أولاً: سياق إجراء الانتخابات
٨	ثانياً: قراءة في نتائج الانتخابات
١٧	ثالثاً: مستقبل الأداء البرلماني والحكومي
٢١	خاتمة

تكتسب الانتخابات التشريعية الجزائرية أهمية تتجاوز حدود الاستحقاق الانتخابي في حد ذاته، بالنظر إلى ما يمكن أن تكشفه نتائجها من اتجاهات جديدة في بنية النظام السياسي، وطبيعة التوازنات الحزبية داخل البرلمان، ومستقبل العلاقة بين المؤسسة التشريعية والسلطة التنفيذية خلال المرحلة المقبلة، فالانتخابات البرلمانية لا تقتصر وظيفتها على تجديد تركيبة المجلس النيابي، وإنما تمثل في النظم السياسية المعاصرة، إحدى أهم الآليات التي يمكن من خلالها قياس اتجاهات الرأي العام، ورصد التحولات التي تطرأ على الخريطة الحزبية، وتقييم طبيعة العلاقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة.

وفي هذا السياق، عقدت الجزائر سابع انتخابات تشريعية للمجلس الشعبي الوطني في يوليو ٢٠٢٦، وسط اهتمام سياسي وشعبي بالنتائج، ولا سيما في ظل مشاركة أحزاب السلطة والمعارضة على حد سواء، وقد تنافس المرشحون على إقناع ما يقرب من ٢٤ مليون ناخب، في استحقاق تكتسب أهميته من ارتباطه المباشر بتكوين المؤسسة التي تضطلع بدور محوري في مناقشة القوانين والتشريعات، وممارسة الصلاحيات الرقابية على الحكومة، فضلاً عن المصادقة على الميزانية.

ولا تنبع أهمية هذه الانتخابات من نتائجها العددية فحسب، وإنما من الدلالات السياسية التي يمكن استخلاصها من خريطة التمثيل البرلماني الجديدة، وما قد تعكسه من اتجاهات بشأن مستقبل الحياة الحزبية في الجزائر، وحدود التعددية السياسية، ومدى قدرة القوى المختلفة على تحويل حضورها الانتخابي إلى تأثير مؤسسي داخل البرلمان.

وقد كشفت النتائج عن استمرار حضور القوى السياسية التقليدية داخل المشهد البرلماني، بما يعكس قدرًا من الاستمرارية في البنية السياسية الجزائرية، بالتوازي مع ظهور مؤشرات على إعادة توزيع بعض موازين القوى بين الأحزاب والتيارات المختلفة، وفي مقدمة هذه التحولات حافظت الأحزاب الكبرى، مثل جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، على حضورهما المؤثر في البرلمان، وهو ما يعكس استمرار قدرة القوى السياسية ذات الجذور التاريخية على الحفاظ على مواقعها داخل المؤسسات المنتخبة، رغم التحولات التي شهدتها المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة.

وفي المقابل، أظهرت النتائج محدودية الحصيلة الانتخابية لحركة مجتمع السلم، رغم محاولتها الابتعاد نسبياً عن الخطابات الأيديولوجية المباشرة خلال حملتها الانتخابية، وسعيها إلى تقديم نفسها بوصفها قوة سياسية قادرة على مخاطبة قطاعات أوسع من الناخبين، وتكشف هذه النتيجة، في جانب منها، عن استمرار تعقيدات العلاقة بين الخطاب السياسي من ناحية، والقدرة على تحويل هذا الخطاب إلى قاعدة انتخابية واسعة من ناحية أخرى.

ولا يمكن قراءة هذه النتائج بمعزل عن طبيعة التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري، إذ تبدو الخريطة الانتخابية انعكاسًا لتفاعل مجموعة من العوامل، من بينها درجة الثقة في المؤسسات السياسية، وتقييم الأداء الحكومي، وقدرة الأحزاب على تقديم برامج تستجيب للأولويات الاجتماعية والاقتصادية، فضلًا عن مدى نجاحها في التواصل مع الأجيال الجديدة والشرائح التي أصبحت أكثر حضورًا في المجال العام.

وفي الوقت ذاته، يتسم البرلمان الجزائري الجديد باتساع نسبي في حجم التمثيل النيابي، مع تسجيل حضور لأحزاب صغيرة محسوبة على تيار الوسط القريب من السلطة، إلى جانب دخول أحزاب جديدة إلى البرلمان، وهو ما يمكن النظر إليه بوصفه مؤشرًا على قدر من الانفتاح على التعددية السياسية والحزبية، كما رافقت العملية الانتخابية بعض الإجراءات التنظيمية التي استهدفت تعزيز الحضور السياسي في المناطق النائية والمهمشة، ومن بينها تخصيص مكاتب اقتراع متنقلة لبعض المناطق، بما أسهم في رفع نسب المشاركة فيها.

تكتسب هذه التطورات أهميتها من كونها تشير إلى أن المشهد البرلماني الجزائري لا يتحرك في اتجاه واحد، وإنما يتشكل من تفاعلات متعددة تجمع بين عناصر الاستمرارية والتغيير، فبينما لا تزال الأحزاب الكبرى تحتفظ بموقع متقدم داخل المؤسسة التشريعية، فإن دخول قوى سياسية جديدة وتوسيع مساحة التمثيل الحزبي يمكن أن يضيف مستويات جديدة من النقاش السياسي، ويمنح البرلمان مساحة أوسع لاستيعاب تعدد المصالح والاتجاهات داخل المجتمع الجزائري.

غير أن القيمة الحقيقية لهذه التحولات ستوقف على ما سيحدث بعد الانتخابات، أي على كيفية توظيف التشكيلة البرلمانية الجديدة في ممارسة وظائفها الدستورية والسياسية، فالمعيار الأساسي لنجاح أي برلمان لا يتمثل فقط في تركيبته العددية، وإنما في قدرته على الاضطلاع بأدواره التشريعية والرقابية، وعلى بناء علاقة مؤسسية متوازنة مع الحكومة، بما يضمن فاعلية السلطة التشريعية من دون أن يتحول التنافس السياسي إلى عامل لتعطيل مؤسسات الدولة.

ومن هنا تبرز مسألة مستقبل العلاقة بين الحكومة والبرلمان باعتبارها إحدى أهم القضايا التي تستحق المتابعة خلال المرحلة المقبلة، فكلما اتسعت مساحة التنوع داخل البرلمان، ازدادت الحاجة إلى تطوير آليات الحوار والتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وإلى إيجاد توازن دقيق بين دعم الاستقرار السياسي من جهة، وضمان الرقابة البرلمانية الفاعلة من جهة أخرى.

لواء / طارق عبد العظيم

رئيس المركز

سبتمبر ٢٠٢٦



المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط



أ. هاجر أبو زيد

خبير ببرنامج الدراسات العربية - تتركز اهتماماتها البحثية في قضايا التحولات السياسية والسياسات العامة وسياسات القوى الكبرى في منطقة المغرب العربي، بالإضافة إلى علاقات التعاون المغاربية مع جوارها العربي والأفريقي والأوروبي، وقد سبق لها الحصول على دبلوم خاص بالشئون الأفريقية من كلية الدراسات الأفريقية العليا.

